



لجنة الأمن الغذائي العالمي

<p>الدورة الرابعة والأربعون</p> <p>"إحداثيات فارق في الأمن الغذائي والتغذية"</p>
<p>روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017</p>
<p>موجز وتوصيات تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية</p> <p>بشأن الحراجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية</p>



mul77

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى لدى الفاو
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy
الموقع: www.fao.org/cfs/cfs-hlpe
البريد الإلكتروني: cfs-hlpe@fao.org



فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

مقتطف من التقرير¹

الحرجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية

الموجز والتوصيات

طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، في دورتها الحادية والأربعين التي عُقدت في شهر أكتوبر/تشرين الأول، إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) إجراء دراسة عن الحرجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية للاسترشاد بها في مداولات الدورة العامة الرابعة والأربعين للجنة خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول. وتتمثل المسألة الرئيسية هنا في المساهمات المتعددة التي تقدمها الغابات والأشجار من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية² بأبعادها الأربعة وكيفية الاستفادة منها على أكمل وجه على نطاقات مكانية وزمانية مختلفة، في ظل الطلبات المتزايدة والمتنافسة على الأراضي والغابات والأشجار (بما في ذلك للحصول على الخشب والأغذية والطاقة وخدمات النظام الإيكولوجي)، فضلاً عن تغيير المناخ.

ويشكل هذا التقرير تحليلاً شاملاً مستنداً إلى القرائن لمختلف المساهمات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الغابات والأشجار من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويبحث الفصل 1 في العلاقات بين الغابات والأمن الغذائي والتغذية ويقترح، لأغراض هذا التقرير، إطاراً مفاهيمياً وتصنيفاً نموذجياً للغابات بالاستناد إلى معايير الإدارة. ويعطي الفصل 2 تحليلاً معمقاً للقنوات التي تساهم من خلالها الغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ويستعرض الفصل 3 حالة الغابات في العالم ويشير إلى التحديات والفرص في القطاع الحرجي في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية. ويتناول الفصل 4 الحلول ويناقش كيفية الاستفادة على أكمل وجه من الغابات والأشجار من أجل الأمن الغذائي والتغذية بصورة مستدامة.

¹ فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017. المراجعة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية. تقرير وضعه فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما 2017. سيتاح التقرير بنسخته الكاملة على العنوان التالي www.fao.org/cfs/cfs-hlpe.

2 فالأمن الغذائي يتحقق عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ مأمون ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وفي عام 2009، أعلن مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي أنّ "الركائز الأربع للأمن الغذائي هي التوافر والنفاذ والاستخدام والاستقرار". أما التوافر فهو عرض الأغذية من خلال إنتاجها وتوزيعها وتبادلها؛ والنفاذ هو القدرة على الحصول على الأغذية وتوزيعها بالإضافة إلى أذواق الأفراد ومتطلبات كل من أفراد الأسر المعيشية؛ والاستخدام هو استهلاك الأغذية من قبل الأفراد؛ أما الاستقرار فهو القدرة على الحصول على الأغذية مع مرور الوقت.

الموجز

الغابات والأشجار والأمن الغذائي والتغذية: النطاق والإطار المفاهيمي

- 1- تعدد التعاريف الخاصة بالغابات التي تعكس كلا من تنوع النظم الإيكولوجية الحرجية في العالم وتنوع الانطباعات البشرية بشأن الغابات واستخداماتها. وتستخدم عبارة "الغابة" للإشارة إلى مجموعة واسعة من النظم الإيكولوجية بدءًا بالأشجار الموزعة على المناظر الطبيعية الجافة وصولاً إلى الغابات الكثّة والمتراصة والقديمة في المناطق التي يرتفع فيها هطول الأمطار. وقد تكون الغابة وحدة إدارية أو نوعاً من الغطاء للأراضي أو نوعاً من استخدامات الأراضي. وغطاء الأراضي هو الشكل المادي للأرض في حين يُقصد باستخدام الأراضي استخدامها من قبل الإنسان لأغراض مختلفة (بما في ذلك الإنتاج والصون أو لقيمتها الثقافية أو الدينية). وقد ساهم تقييم الموارد الحرجية في العالم الصادر عن المنظمة في توحيد النهج المتبعة لتحديد الغابات وتصنيفها، وذلك لأغراض إحصائية على المستوى العالمي. ويستخدم التقييم تعريفاً للغابات يشمل الحدود الدنيا لكل من ارتفاع الأشجار (5 أمتار) والغطاء الحرجي (10 في المائة) والمساحة (0.5 هكتارات).
- 2- ويشمل تعريف التقييم أنواعاً مختلفة للغاية من الغابات. وإضافة إلى ذلك، هناك أنواع مختلفة من المناظر الطبيعية التي تندرج فيها أيضاً الأشجار. ونظراً إلى هذا التنوع وإلى الغرض من هذا التقرير، يُقترح تصنيف نموذجي للغابات والمناظر الطبيعية التي فيها أشجار بالاستناد إلى الفئات الإحصائية الواردة في تقييم الموارد الحرجية في العالم. ويستخدم هذا التصنيف النموذجي بيانات التقييم ويرتكز إلى درجة الإدارة، على اعتباره المعيار الأكثر تأثيراً على مختلف مساهمات الغابات على الأمن الغذائي والتغذية والذي قد يتأثر بسهولة أكبر بالسياسات. ويميّز هذا التصنيف النموذجي بين ثلاث فئات عريضة تصنّف ضمن خانة الغابات بحسب تعريف التقييم (الغابات الابتدائية [أو القديمة] والغابات الثانوية والغابات المزروعة)؛ وفئة رابعة تضمّ الأراضي الحرجية غير المصنّفة ضمن الأراضي الزراعية والتي يتراوح غطاؤها الحرجي بين 5 و10 في المائة؛ وفئة خامسة تسمى "الأشجار الواقعة خارج الغابات". والحدود الفاصلة بين هذه الأنواع ليست واضحة تماماً على الدوام على اعتبار أنها موجودة من خلال امتداد الإدارة المكثفة طوال المنحنى تحوّل الغابات.³
- 3- وتضمّ فئة "الأشجار الواقعة خارج الغابات" النظم الزراعية التي توجد فيها أشجار على تنوعها الكبير. وهي تشمل بشكل خاص الأشجار الزراعية المزروعة على غرار زيت النخيل وأشجار الزيتون والبساتين (أشجار الفاكهة والجوزيات)، فضلاً عن النظم الزراعية الحرجية المتنوعة للغاية والمناظر الطبيعية الفسيفسائية حيث البقع الحرجية صغيرة لدرجة يصعب معها اعتبارها بمثابة غابات للأغراض الإحصائية. ويشير مصطلح "الحراثة الزراعية" إلى النظم والتكنولوجيات التي تُستخدم فيها الأشجار عمداً على نفس وحدات إدارة الأراضي كالحاصلات الزراعية و/أو الحيوانات، في شكل من أشكال الترتيب المكاني أو التسلسل الزمني. وثمة قاسم مشترك بين هذه النظم، على تنوعها، حيث أنّ الأشجار فيها متصلة بشكل وثيق بأنشطة الزراعة وإنتاج الأغذية.

³ منحنى تحوّل الغابات، من الغابات الطبيعية إلى الزراعة وإعادة التحريج، يمثل تطوّر الغابات من خلال امتداد الإدارة المكثفة عبر مختلف أنواع الغابات. ولا يمثل هذا المنحنى تطوّر الغابات على مرّ الزمن فحسب بل يصف أيضاً التغيرات المكانية عبر مختلف المناظر الطبيعية المعاصرة.

- 4- ويمكن اعتبار أي أشخاص يعتمدون إلى حد ما على الغابات والأشجار لتأمين سبل عيشهم أشخاصًا يعتمدون على الغابات. وإذا ما أضيف السكان الأصليون الذين يعتمدون بشكل رئيسي على الغابات لبقائهم وسكان الأرياف الذين يعيشون داخل الغابات أو في ضواحيها، وصغار المزارعين الذين يعنون بالأشجار أو يديرون قطعًا من الأحراج والعاملون في الشركات الرسمية وغير الرسمية المعتمدة على الغابات، يصل عندها عدد من يعتمدون على الغابات إلى ما بين مليار إلى 1.7 مليارات نسمة.
- 5- وينظر هذا التقرير في الحرجة بمعناها الواسع جدًا بما يشمل جميع القرارات المتصلة بإدارة الغابات في أي نوع من النظم أو المناظر الطبيعية التي تشمل الأشجار، بما في ذلك ثلاثة أنواع عريضة من القرارات هي: القرارات المتصلة بوجود الأشجار في منطقة معينة أو عدم وجودها فيها، وتلك المتصلة بأنواع الغابات والأشجار، والمتصلة بطريقة إدارتها. وتهدف الإدارة المستدامة للغابات، كما حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى المحافظة على القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع أنواع الأشجار وإلى تعزيزها بما فيه خير أجيال الحاضر والمستقبل. وإن الإدارة المستدامة للغابات متجذرة في عنصرين أساسيين هما أولاً قدرة النظم الإيكولوجية على تحديد نفسها وثانيًا كون الأنشطة الاقتصادية والانطباعات أو القيم الاجتماعية التي تحدد التفاعل البشري مع البيئة هي خيارات يمكن تغييرها أو تعديلها لكفالة إنتاجية النظام الإيكولوجي وسلامته في الأجل البعيد.

مساهمات الغابات والأشجار لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

- 6- تساهم الغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من خلال أربع قنوات رئيسية هي: توفير الأغذية بشكل مباشر؛ توفير الطاقة، خاصة للطهي؛ توليد الدخل وخلق فرص للعمل؛ وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي الأساسية للأمن الغذائي والتغذية ولصحة الإنسان ورفاهيته.
- 7- توفير الأغذية بشكل مباشر: مع أنّ التقديرات تشير إلى أنّ الأغذية الحرجية لا تشكل سوى نسبة 0.6 في المائة من إمدادات الطاقة العالمية للأغذية، فإنّها تساهم بشكل كبير في نوعية النمط الغذائي وتنوّعه وتؤدي دورًا حاسمًا بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية للمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات. وتساهم الأغذية الحرجية بدورها، من خلال وصولها إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية حتى، في تنوع الأنماط الغذائية وتوازنها بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون بعيدًا عن الغابات. ويستخدم أيضًا المزارعون والرعاة الغابات والأشجار كمصدر للعلف في النظم التقليدية المتسعة وفي النظم الحرجية الرعوية المكثفة بقدر أكبر.
- 8- توفير الطاقة: يساهم الوقود الخشبي⁴ على المستوى العالمي في 6 في المائة من إمدادات الطاقة الأولية الإجمالية وفي نسبة 27 في المائة في أفريقيا. ويعتمد نحو 2.4 مليار شخص، أي ما يعادل ثلث سكان العالم (بما في ذلك ثلثا الأسر المعيشية في أفريقيا) على الخشب كمصدر رئيسي للطاقة المستخدمة في الطهي. وعلاوة على ذلك، يستخدم 764 مليون شخص الوقود الخشبي لغلي المياه وتعقيمها من بينهم 644 مليون شخص في آسيا.
- 9- الدخل وفرص العمل: يشكل أيضًا القطاع الحرجي الرسمي وغير الرسمي مصدرًا هامًا لفرص العمل والدخل وغالبًا ما يُساء تقديرهما نظرًا إلى أهمية القطاع غير الرسمي. ففي عام 2011، كان ما يقارب 13.2 مليون شخص حول العالم يعملون في القطاع الحرجي الرسمي أي ما يعادل 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتخفي هذه

⁴ الوقود الخشبي هو مجموع خشب الوقود زائدًا الفحم، بحسب مصطلحات منظمة الأغذية والزراعة.

الأرقام التنوع الكبير بين البلدان ولا تفيد عادة عن المساهمة الفعلية للغابات في الدخل القومي على اعتبار أنها لا تشمل القيمة المضافة للمنتجات الخشبية المحتسبة في القطاع الصناعي ولا على سبيل المثال، مساهمتها في السياحة وفي الأنشطة الترفيهية. وعلاوة على ذلك، تقتصر تلك الأرقام على القطاع الحرجي الرسمي ولا تزال البيانات المتاحة غير كافية لإبراز أهمية الأنشطة الحرجية غير الرسمية ذات الصلة على أكمل وجه في ما يتعلق بتوليد الدخل وخلق فرص للعمل، بما في ذلك من خلال الوقود الخشبي وجمع المنتجات الحرجية غير الخشبية.

10- وبإمكان المنتجات الحرجية التي يتم جمعها إما لبيعها أو للاكتفاء الذاتي، في كلتا الحالتين، أن تقدم مساهمة حاسمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للنساء ولأسرهن المعيشية بأكملها. ورغم عدم كفاية البيانات الموزعة بحسب الجنسين، تشير الدراسات إلى أنّ دور النساء محدود أكثر في القطاع الرسمي وفي الأنشطة المولدة للدخل، ولكنه أساسي لجمع خشب الوقود والعديد من المنتجات الحرجية، مع وجود اختلافات كبرى بين الأقاليم.

11- توفير خدمات النظام الإيكولوجي: توفر الغابات والأشجار الدعم المباشر لإنتاج الأغذية على مستوى المزرعة والمناظر الطبيعية وعلى نطاق أوسع من خلال تقديم العديد من خدمات النظام الإيكولوجي التي لا تقدم إمدادات الأساسية للأمن الغذائي والتغذية وللتنمية المستدامة في الأجل الطويل (على غرار تنظيم المياه وحماية التربة ودوران المغذيات ومكافحة الآفات والتلقيح). وتحتوي الغابات القسم الأكبر من التنوع البيولوجي على الأرض وتؤدي دوراً حاسماً للتخفيف من وطأة تغير المناخ على المستوى العالمي والتكيف مع تغير المناخ على مستوى المزرعة والأسرة المعيشية والمناظر الطبيعية وعلى نطاق أوسع عامة. وينبغي لنظم الإنتاج التي تندرج فيها الغابات والأشجار والمحاصيل أن تراعي صراحة التنافس المحتمل على المغذيات والمياه والضوء.

12- صحة الإنسان ورفاهيته: تؤثر الحرجة والنظم الزراعية القائمة على الغابات والأشجار على صحة الإنسان بطرق عدّة بما في ذلك: توفير الغذاء والنباتات الطبية وخشب الوقود والمياه النقية والدخل. وتشير القرائن المستندة إلى التجربة إلى أنّ البيئات الحرجية قادرة على تحسين الصحة العقلية للأشخاص وعلى الحد من إصابتهم بالاكنتاب والإجهاد. غير أنّ الغابات قد تشكل أيضاً موطئاً للطفيليات والأمراض التي يمكن أن تصيب الإنسان والحيوانات الأليفة. وإنّ العلاقات الحرجية بين صحة الإنسان والحيوان والنظام الإيكولوجي مجسّدة في مفهوم "صحة واحدة" الذي يسلّط الضوء على الحاجة إلى التعاون عبر مختلف القطاعات.

13- القدرة على الصمود وشبكة الأمان: باستطاعة الغابات والأشجار أن تؤدي دوراً حاسماً لزيادة القدرة على الصمود وهي القدرة على الوقاية من المخاطر أو التخفيف من وطأتها أو التعامل معها، والنهوض بعد الصدمات على مستوى المناظر الطبيعية والمجتمع المحلي والأسرة المعيشية. فهي تساهم بذلك مساهمة كبرى في تحقيق الاستقرار، وهو البعد الرابع للأمن الغذائي والتغذية، من خلال تأدية دور أساسي بوصفها شبكة أمان في حالات الجفاف أو المواسم العجفاء وأيضاً أثناء الأزمات والنزاعات. وبإمكان الغابات والأشجار أن تكمل مصادر الغذاء والدخل والعمل الأخرى أو أن تحل محلها في فترات الشحّ. وغالباً ما يكون دور شبكة الأمان هذا مهماً بالنسبة إلى الفئات الأشدّ ضعفاً.

14- والأهم من ذلك، أنّ مساهمات الغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية تعتمد على العديد من التفاعلات داخل نظم بيئية واقتصادية واجتماعية معقّدة غالباً ما تُبنى وتستمرّ بفضل كمّ هائل من المعارف التقليدية وللسكان الأصليين.

الاتجاهات في قطاع الحراجة: التحديات والفرص بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية

- 15- إنّ التغيرات في الغطاء الحرجي وفي أنواع الغابات وإدارتها لها تأثيرات كبرى على مساهمات الغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على نطاقات مكانية وزمانية مختلفة. ويمكن من خلال هذه التغيرات والعوامل المحركة لها أيضًا تحديد بعض التحديات والفرص للحراجة المستدامة من أجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.
- 16- وفي عام 2015، كانت الغابات تغطي مساحة 4 مليارات هكتار تقريبًا في العالم (أي 30.6 في المائة من مساحة الأراضي في العالم). ورغم المعدلات المرتفعة نسبيًا لإزالة الغابات الجارية حاليًا، لا سيما في المناطق الاستوائية، تباطأت وتيرة الخسارة الصافية للغابات في العالم في العقدين الماضيين. وأعطى أيضًا تقرير تقييم الموارد الحرجية في العالم في عام 2015 وللمرة الأولى أرقامًا عالمية عن تدهور الغابات استنادًا إلى الخسارة الجزئية للغطاء الحرجي⁵ وأفادت تقديراته بأنّ المساحة التي تشهد خسارة جزئية للغطاء الحرجي، في المناطق الاستوائية، تقدّر بحدود 6.5 أضعاف المنطقة التي أزيلت منها الغابات منذ عام 1990.
- 17- والانخفاض العام في المساحة الإجمالية للغابات هو نتيجة اتجاهات متعارضة عبر مختلف أنواع الغابات والأقاليم. فبين عامي 1990 و2015، شهدت معظم الأقاليم انخفاضًا منتظمًا في مساحة الغابات الطبيعية، بما يشمل الغابات الابتدائية والثانوية، وانخفاضًا حادًا في الغابات المزروعة. وإنّ خسارة الغابات الابتدائية يشكل مصدر قلق خاص لكونها توفر احتياطات من التنوع البيولوجي لا يمكن الاستعاضة عنها. وتتسم الغابات المزروعة بأهمية متنامية ليس فقط من حيث مساحتها التي ازدادت من 4 إلى 7 في المائة بين عامي 1990 و2015، بل أيضًا من حيث الإنتاج، حيث أنّ نسبة 46.3 في المائة من الأخشاب المستديرة الصناعية كان مصدرها الغابات المزروعة في عام 2012. والغابات المزروعة هي أيضًا وسيلة لاستعادة الأراضي المتدهورة ولتوفير خدمات النظام الإيكولوجي كالحّد من تآكل التربة والحماية من الفيضانات. ونظرًا إلى ازدياد الطلب على الخشب، باستطاعة الغابات المزروعة أن تساعد في التخفيف من الضغط على الغابات الطبيعية.
- 18- وتهدد إزالة الغابات وتدهورها الدخل وسبل العيش وأنماط الحياة للسكان الذين يعتمدون على الغابات وتضع على المحلّ القدرة على توفير خدمات النظام الإيكولوجي الأساسية بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وتُتيح أحيانًا إزالة الغابات لأغراض التوسّع الزراعي فرصًا أكبر لزيادة الرفاهية. غير أنّ هذه الفوائد الفورية قد تؤدي إلى استنفاد الموارد الطبيعية وإلى أنماط غذائية مبسّطة وإلى تعريض سبل العيش وأساليب الحياة للخطر في الأجل الطويل. وأخيرًا، يمكن لإزالة الغابات وتدهورها، وهما يؤديان إلى تشتت الموائل، أن يؤثرا أيضًا على صحة الإنسان من خلال زيادة خطر انتقال الآفات والأمراض.

⁵ يعرّف عنها بأنها خسارة أكثر من 20 في المائة من الغطاء الحرجي بين عامي 2000 و2012.

19- والتغيرات في الغطاء الحرجي وفي أنواع الغابات واستخداماتها هي نتيجة التفاعل بين عوامل عديدة على المستويين المحلي والعالمي: ازدياد الطلب على الأغذية والعلف والخشب والطاقة بفعل النمو السكاني وارتفاع الدخل؛ وإيلاء أهمية أكبر لحماية التنوع البيولوجي ولمخزونات الكربون ولحماية المياه والتربة. وهي مرهونة أيضًا بنظم الحوكمة التي تلي هذه الطلبات وتتعامل معها.

20- وفي ظلّ النمو السكاني والاقتصادي العالمي، من المتوقع أن يتواصل في المستقبل ارتفاع الطلب على الأغذية والعلف والخشب والطاقة البيولوجية. ومن المتوقع بشكل خاص أن يزداد الطلب على الخشب والألياف بمقدار الضعف بين عامي 2005 و2030.

21- وإضافة إلى ذلك، يجب الآن أن تتكيف الغابات مع تغير المناخ وهي مدعوة للمساهمة في التخفيف من وطأته. وإنّ تدهور الأراضي يحفز مزيدًا من الطلب على الأراضي من أجل الزراعة ويرتب ضغطًا إضافيًا على الغابات، ولكنه يتيح أيضًا فرصًا لإعادة التحريج والتشجير. وهناك وعي متزايد في الوقت نفسه إزاء دور الغابات لحماية التربة والمياه والتنوع البيولوجي وللمساهمة في التخفيف من وطأة تغير المناخ. وتؤدي هذه الاتجاهات إلى ازدياد حدة المنافسة على الأراضي. كما أنها تؤدي إلى مزيد من المنافسة بين مختلف استخدامات الغابات للحفاظ على البيئة وإنتاج الأخشاب والعلف والأغذية وغيرها من المنتجات الحرجية غير الخشبية، علمًا أنّ كلاً منها يؤثر على الأمن الغذائي والتغذية. وإنّ معالجة مسألة المنافسة على الأراضي مع مراعاة الطلبات الزراعية والحرجية من جهة، والشواغل البيئية والمناخية من جهة أخرى، تستوجب النظر بثبات في مسألة المقايضات على نطاقات مختلفة، من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي، وفي ما بينها. ويتطلب هذا الابتعاد عن الجدل القائم والمتمثل في العبارتين المتناقضتين "استخدام نفس الأراضي - استخدام أراضٍ مختلفة" لتصميم الترتيبات والآليات المناسبة وتطبيقها.

22- وتولّد هذه الطلبات المتنامية على الأراضي والغابات والأشجار تحديات وفرصًا جديدة بالنسبة إلى المساهمات التي تقدمها من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وهي قد تهدد بعض مساهمات الغابات في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، خاصة عندما تكون هذه المساهمات أقلّ بروزًا أو تعني المجموعات المهمّشة والأشدّ ضعفًا. ومن جهة أخرى، من شأنها أن تخلق أسبابًا إضافية لحماية الغابات والاستثمار فيها وخلق وظائف وفرص جديدة للتنمية المستدامة. ويستوجب هذا فهمًا أفضل لمحركات التغيير ولدinاميكيات تغيير المناظر الطبيعية على غرار الغابات الثانوية وفسيفساء المناظر الطبيعية ونظم الحراثة الزراعية وتأثيرها بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة، ولتقديم دعم أفضل لاستصلاح الغابات في المناطق المدرجة ضمن فئة الأراضي الحرجية الأخرى.

كيف يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من مساهمات الغابات والأشجار في الأمن الغذائي والتغذية بصورة مستدامة؟

23- هناك أوجه تآزر ومقايضات محتملة بين الفوائد الناشئة عن الغابات والأشجار من أجل الأمن الغذائي والتغذية، على نطاقات مختلفة، من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي، ومن الأجل القصير إلى الأجل البعيد. لذا، يجب أن تأخذ الإدارة المستدامة للغابات بعين الاعتبار على أكمل وجه وأن تُدمج فيها: الاستخدامات المتعددة للغابات والأشجار، بالإضافة إلى المصالح والاحتياجات والحقوق المختلفة والمتعارضة أحيانًا لمختلف أصحاب المصلحة، مع إيلاء عناية خاصة للمجموعات الأشدّ ضعفًا والمهمّشة. وهي تستوجب وجود آليات للحوكمة على نطاقات مكانية وزمانية مختلفة بواسطة صكوك دولية وسياسات وطنية وترتيبات محلية.

24- ويشير تقييم الموارد الحرجية إلى مجموعة من الشروط التي تساعد في الإدارة المستدامة للغابات وهي: الأراضي الحرجية الدائمة والأطر القانونية وخطط الإدارة ومشاركة أصحاب المصلحة، فضلاً عن نظم المعلومات والرصد ورفع التقارير. وبحسب تقييم الموارد الحرجية، فإن نصف الغابات الدائمة فقط ومساحتها 2.2 مليار هكتار كانت تستوفي تلك الشروط في عام 2015. غير أنّ المساحات المندرجة ضمن خطط إدارة الغابات قد شهدت ارتفاعاً حاداً خلال العقود الماضية. وفي عام 2015، أفاد 167 بلداً عن وجود خطط مماثلة لإدارة الغابات فيها وتغطي هذه الخطط أكثر من نصف المساحة الحرجية فيها (أي ما يقارب 2.1 مليار هكتار). وإنّ الهدف الرئيسي لخطة إدارة الغابات (أكان المحافظة على الغابات بالنسبة إلى الغابات الابتدائية والمناطق المحمية أو إنتاج الأخشاب في الغابات المزروعة) قد يتعارض مع حقوق النفاذ إلى الموارد الحرجية واستخدامها وبالتالي مع الأمن الغذائي والتغذية للسكان المحليين والمجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات، بما فيهم السكان الأصليون. ويلاحظ وجود تباين كبير بين بلد وآخر بالنسبة إلى الأطر القانونية التي تنظم تلك الحقوق.

25- وهناك العديد من المعاهدات والمعايير الدولية التي تؤثر على طريقة إدارة الغابات. ويركّز بعضها على الأبعاد البيئية لإدارة الغابات، على غرار اتفاقات ريو الثلاث واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتُعنى معاهدات أخرى بحقوق الإنسان الدولية، خاصة الحق في الغذاء الكافي والتغذية. وترتبط مجموعة ثالثة من الصكوك الدولية ارتباطاً مباشراً بإدارة الغابات، على غرار مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالغابات لعام 1992⁶ والخطوط المخططة التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

26- وهناك اهتمام متزايد لكي تقرّ الصكوك المستندة إلى الأسواق وتبرز قيمة مختلف المساهمات التي تقدمها الغابات، لا سيما تلك المتعلقة بالمسائل البيئية. ومن الأمثلة على ذلك، أرصدة الكربون والمدفوعات الأخرى لقاء الخدمات البيئية وإصدار الشهادات والمشتريات المراعية للبيئة. ويؤدي إصدار الشهادات الحرجية دوراً هاماً لتقييم الإدارة المستدامة للغابات ورصدها بصورة مستقلة. وإنّ الخطتين الدوليتين الرئيسيتين لإصدار الشهادات (وهما مجلس رعاية الغابات وبرنامج إقرار خطط إصدار الشهادات الحرجية، اللذين تمّ استحداثهما في أواخر التسعينات من القرن الماضي) كانتا تشملمان مساحة 438 مليون هكتار في عام 2014 (90 في المائة منها موجودة في مناطق شمالية ومعتدلة المناخ). كذلك فإنّ البرامج والمدونات والمعايير الطوعية للبناء الأخضر تشجّع استخدام منتجات خشبية تمّ الحصول عليها بطرق شرعية ومستدامة. وفي حين أنّ هذا النوع من الصكوك يمكن أن يربط الإدارة الحرجية بالأشخاص الذين يستهلكون المنتجات الحرجية من مسافات بعيدة من خلال تمكينهم من الدفع للتعويض عن التأثيرات البيئية، فهي لا تراعي دائماً على أكمل وجه الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية ولا احتياجات السكان المحليين والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات.

⁶ الملحق الثالث - البيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، 1992.

27- وعليه، فإنّ الإدارة المستدامة للغابات من أجل الأمن الغذائي والتغذية تتطلب وجود نظم للحكومة متكاملة ومبتكرة وشاملة عبر مختلف القطاعات على نطاقات مكانية وزمانية مختلفة، بما يكفل المشاركة الكاملة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين والمجموعات المعنية، لا سيما النساء، بالإضافة إلى المجموعات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك السكان الأصليين والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات. وينبغي على نحو خاص وضع الترتيبات المناسبة على مستوى المناظر الطبيعية حيث يتمثل التحدي في الاستفادة على أكمل وجه من التعايش الملموس بين المدن والزراعة والغابات والمناطق الطبيعية الأخرى ولمراعاة الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية بصورة أفضل في إدارة الغابات.

28- وإنّ إعمال الحق في الغذاء الكافي للمجتمعات المحلية وللمجتمعات المعتمدة على الغابات وللسكان الأصليين يستوجب ضمان حقهم في استخدام الأراضي والغابات. وتتسم بدورها السلع والخدمات المعتمدة على الغابات بأهمية حاسمة لإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان حول العالم. وفي هذا السياق، يجب على القوانين والسياسات والتدخلات المتصلة بالغابات أن تتجنّب انتهاك الحقوق لا بل يجدر بها أيضًا النهوض بحقوق الإنسان من خلال إعطاء الأولوية للفئات الأكثر حرماناً من أجل تحقيق المساواة على نحو مستدام عوض أن تكون بصورة رسمية. ويجدر بهذه العمليات احترام مبادئ حقوق الإنسان في عدم التمييز والمساواة والشفافية والحصول على المعلومات والمشاركة والتمكين والمشروعية والمساءلة.

التوصيات

تساهم الغابات والأشجار بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بأشكال عديدة. وهي تشكل مصدراً للطاقة والأغذية وغيرها من المنتجات. كما أنها توفر سبل العيش لشريحة كبرى من سكان العالم، وهم عادةً الأشدّ عرضة للمخاطر. وتؤدي الغابات خدمات حيوية في النظام الإيكولوجي، بما فيها تنظيم دورات المياه والكربون وحماية التنوع البيولوجي، وهي خدمات أساسية بالنسبة إلى الزراعة. وتتفاوت هذه المساهمات تبعاً لأنواع الغابات ولطريقة إدارتها. وتتسم بطبيعة الحال بأهمية خاصة للسكان المعتمدين على الغابات لكنّ تأثيراتها ليست واسعة النطاق. وتسعى الإدارة المستدامة للغابات إلى الحفاظ على القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لشتى أنواع الغابات وعلى تعزيز تلك القيم، بما يعود بالنفع على أجيال الحاضر والمستقبل ومن دون إهمال أحد.

1- بلورة واستخدام المعارف المتصلة بالسياسات بشأن المساهمات المباشرة وغير المباشرة للغابات والأشجار في الأمن الغذائي والتغذية

يتعيّن على الدول والمؤسسات الأكاديمية اتخاذ تدابير لإبلاغ صانعي السياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية ومطبّقيهما ولتدريبهم على أهمية الغابات المستدامة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي القيام بذلك بواسطة منهجيات تشاركية تمكّن من المشاركة في بناء المعارف حول مساهمات الغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على نطاقات مكانية وزمانية مختلفة.

ويجدر بما تحديداً القيام بما يلي:

- (أ) بناء القدرات اللازمة وتوفير التدريب المهني والتغييرات التنظيمية اللازمة للمشاركة في الخبرات والبحوث.
- (ب) وتصميم المعايير القياسية وجمع البيانات المفصلة بحسب الجنس والعرق والطبقة الاجتماعية والعمر ومعايير اجتماعية أخرى، لقياس المساهمات المتعددة، المباشر منها وغير المباشر، التي تقدمها الغابات والأشجار للأمن الغذائي والتغذية من خلال الإنتاج والعمليات الإيكولوجية والدخل وسبل العيش والثقافات والرفاهية، مع تركيز خاص على حالة الأمن الغذائي والتغذية لدى الأشخاص المعتمدين على الغابات.
- (ج) وجمع البيانات عن المقايضات التغذوية بين زيادة الدخل وتغير الأنماط الغذائية من جهة والتأثيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والصحية لإزالة الغابات وتدهورها على الأمن الغذائي والتغذية من جهة أخرى.
- (د) وتحسين عملية جمع البيانات بصورة منهجية وعبر القطاعات في نظم رصد الأمن الغذائي والتغذية والحراجة، في ما يتعلق باستخدام الأغذية البرية (الحيوانات والنباتات والفطريات) والمنتجات الحرجية، بما في ذلك بالنسبة إلى جودة النمط الغذائي وتنوّعه، والتخفيف من وطأة الفقر وللأغراض الصحية والطبية، فضلاً عن التأثيرات على الحصاد، بما يكفل توافر الأغذية البرية والمنتجات الحرجية في الأجل البعيد.
- (هـ) وتعزيز دراسات الشبكة الدولية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة لنظم البيانات الخاصة بالأغذية في ما يتعلق بتركيبة الأغذية البرية.

2- تفعيل دور الغابات في العمليات البيئية على النطاقات كافة من دون المساس بالحق في الغذاء الكافي للسكان الذين يعتمدون على الغابات

يتعين على أصحاب المصلحة كافة اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي لتشجيع الإدارة المستدامة للغابات والأشجار، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وذلك من أجل المحافظة على وظائف الغابات والأشجار في النظام الإيكولوجي، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

ويتعين بشكل خاص على الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين:

(أ) الإقرار بدور الغابات والأشجار في تنظيم المناخ ودورة المياه ونوعية المياه، بالإضافة إلى صون التنوع البيولوجي، وتعزيز هذا الدور.

(ب) وتعزيز دور الغابات والأشجار في الحد من تآكل التربة وتدهور الأراضي ولاستعادة الأراضي.

(ج) والبحث في كيفية تأثير تطبيق المبادرات الموضوعة لمعالجة المسائل البيئية على نفاذ المجتمعات المحلية والسكان الأصليين إلى أغذية الغابات وكيف يمكن لذلك أن يؤثر على تنوع الأنماط الغذائية وجودتها.

3- دعم مساهمات الغابات للنهوض بسبل العيش والاقتصادات من أجل الأمن الغذائي والتغذية

يتعين على الدول والقطاع الخاص القيام بما يلي:

(أ) وضع سياسات وتدابير تشاركية للتخطيط الحرجي والإدارة الحرجية والترويج لها بما يمكن من النفاذ إلى أغذية الغابات الهامة من الناحية التغذوية، خاصة بالنسبة إلى المجتمعات المحلية والسكان الأصليين الذين يعتمدون على الغابات.

(ب) وتشجيع توليد الدخل وفرص تأمين سبل العيش وتمكين ذلك في المجتمعات المحلية من خلال إدارة الموارد الحرجية واستخدامها على نحو مستدام، خاصة بالنسبة إلى سكان الجبال والمناطق النائية الأخرى.

(ج) وإدماج نظم توليد الطاقة المتجددة والمنخفضة الكربون ضمن خطط الإدارة الحرجية بما يحقق فوائد عدة من بينها النفاذ الكافي إلى الوقود لإعداد الطعام.

(د) وزيادة الاستثمارات العامة لدعم المشاريع القائمة على الغابات والموجهة من المجتمع المحلي في سبيل توفير سبل عيش وثقافة ورفاهية مستدامة.

(هـ) والاستثمار في الابتكارات الاجتماعية والفنية للتخفيف قدر المستطاع من المخاطر الناجمة عن استخدام حطب الوقود والمواد الخشبية.

(و) وتطوير نظم معلومات قابلة للتحويل وشفافة ويسهل فهمها لتسويق المنتجات الحرجية غير الخشبية.

4- الترويج لمناظر طبيعية متعددة الوظائف بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية تتضمن الغابات والأشجار كمكونات رئيسية فيها

يتعين على الدول والمنظمات الحكومية الدولية والسلطات المحلية والوكالات المعنية بالصون والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين القيام بما يلي:

- (أ) تعزيز مساهمة الغابات والأشجار في فسيفساء المناظر الطبيعية، من أجل توفير خدمات النظام الإيكولوجي الأساسية دعمًا للإنتاج الزراعي، بما في ذلك التلقيح وتدوير المياه والمغذيات.
- (ب) وتشجيع التخطيط المتكامل والإدارة التكميلية للمناظر الطبيعية مع الإقرار الكبير بالوظائف والاستخدامات المتعددة للغابات والأشجار.
- (ج) والتشجيع على اتباع نهج خاص بالمناظر الطبيعية مراعيًا للتغذية يجمع بين الأهداف المتعددة للأمن الغذائي والتغذية والحراجة المستدامة واستخدام الأراضي وصون التنوع البيولوجي لما فيه خير صحة الإنسان والحيوان والنظم الإيكولوجية.
- (د) وتشجيع البحوث والتكنولوجيات الرامية إلى تطوير وتعميم نظم الزراعة والحراجة المناسبة المتنوعة وتعميمها ضمن الفسيفساء المتكاملة للمناظر الطبيعية، والاستثمار في تلك البحوث والتكنولوجيات.
- (هـ) والحرص على أن تتمكن آليات الحوكمة على نطاقات مختلفة من اعتماد نهج متكاملة ومستدامة للمناظر الطبيعية بما يمكن من تفصيل مختلف وظائف الغابات والأشجار (بما في ذلك إنتاج الحطب والأغذية وصون التنوع البيولوجي والفوائد الاجتماعية والثقافية)؛ والبحث في الأهداف القصيرة والطويلة الأجل؛ والإقرار بالتزاعات القائمة بين أصحاب المصلحة والحد منها.

5- الإقرار بأهمية دور الغابات والأشجار وتعزيزه لزيادة القدرة على الصمود على مستوى المناظر الطبيعية والمجتمع المحلي والأسرة المعيشية لتحقيق الأمن الغذائي

يتعين على الدول والمنظمات الحكومية الدولية والسلطات المحلية والوكالات المعنية بالصون والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين القيام بما يلي:

- (أ) تحديد وتعزيز سبل مساهمة الغابات والأشجار في بناء القدرة على الصمود على مستوى المناظر الطبيعية والمجتمع المحلي والأسرة المعيشية.
- (ب) وتطوير نظم متكاملة للأغذية والحراجة بالاستناد إلى المعارف المحلية التي تساهم في تعزيز قدرة المناظر الطبيعية والمجتمعات المحلية وسبل العيش على الصمود.
- (ج) وتعزيز قدرة السكان الأصليين المعتمدين على الغابات والمجتمعات المحلية والمنظمات المحلية والمؤسسات الوطنية على مراعاة وتوطيد مفهوم قدرة المناظر الطبيعية والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية على الصمود في إطار السياسات والخطط والمشاريع التي تُعنى بمحور الغابات والأمن الغذائي والتغذية.

(د) وتحديد وتوفير الاشتراطات المؤسسية والمالية لإدراج الأبعاد التي تعزز قدرة الغابات والأشجار على الصمود وتطبيقها في السياسات والبرامج.

6- الإقرار بحقوق حيازة الموارد الطبيعية بالنسبة إلى الغابات والأشجار من أجل الأمن الغذائي والتغذية، واستخدامها واحترام تلك الحقوق

يتعين على الدول القيام بما يلي:

- (أ) ضمان نفاذ المجتمعات المحلية والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات والسكان الأصليين إلى الموارد الحرجية واستخدامها لإعمال الحق في الغذاء الكافي.
- (ب) والحرص على أن تحترم السياسات والتشريعات والبرامج التي تطل الغابات والأشجار حقوق السكان الأصليين وأصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية المهمشة، وأن تكفل تلك الحقوق، بما فيها حقوق السكان الأصليين الخاصة بمواردهم الوراثية والمعارف التقليدية المتصلة بها.
- (ج) وتوفير الحماية القانونية للحقوق العرفية في حيازة الموارد الطبيعية والأراضي واستخدامها للسكان الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي بالنسبة إلى الغابات والأشجار من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بواسطة صكوك رسمية تتماشى مع الأطر القانونية.⁷
- (د) وضمان حقوق المجموعات الضعيفة والمهمشة في النفاذ إلى الغابات والأشجار واستخدامها وحيازتها وتطبيق تلك الحقوق، خاصة في ظل التنمية الواسعة النطاق للبنى التحتية ووضع اليد على الأراضي وإنشاء مناطق محمية أو توسيع نطاقها.
- (هـ) والتعاون مع السكان الأصليين لإطلاق مبادرات مستندة إلى الحقوق من أجل تعزيز إنتاجية النظم المستندة إلى الغابات والأشجار وقدرتها على الصمود وإدراج هذه المبادرات في السياسات والبرامج والممارسات.

7- تعزيز نظم الحوكمة الحرجية المتكاملة عبر مختلف القطاعات والنطاقات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

يتعين على الدول وأصحاب المصلحة الآخرين القيام بما يلي:

- (أ) تعزيز اتساق السياسات عبر قطاعات الغابات والزراعة والتعليم والقطاعات الأخرى على نطاقات مختلفة بما يكفل وجود استراتيجيات للإدارة المستدامة للغابات للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية.
- (ب) وإعطاء حوافز فعّالة لاستدامة إنتاج المنتجات الحرجية واستهلاكها من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

⁷ مثلاً: إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ والخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- (ج) والتشجيع على اتباع نهج قائم على الحقوق لحوكمة الغابات والأشجار من أجل الأمن الغذائي والتغذية، مع كفالة الامتثال لحقوق الإنسان والمعايير الدولية،⁸ بما في ذلك معايير الشفافية والمساءلة.
- (د) والحرص على أن تتجنب القوانين والسياسات والبرامج المتصلة بالغابات والأشجار التأثيرات السلبية على الأمن الغذائي والتغذية أو تخفف من وطأتها، وأن تولد نظمًا لحوكمة الغابات تراعي الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية وأن تحدد بوضوح أدوار مختلف أصحاب المصلحة وحقوقهم وواجباتهم وأن يجري تطبيقها على نحو فعال.
- (هـ) وضمان المشاركة الكاملة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بوضع السياسات الحرجية وحوكمتها وإدارتها على النطاقات كافة، لا سيما النساء والمجموعات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك السكان الأصليين والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات، من خلال توفير الدعم اللازم لها وبناء قدراتها.
- (و) وضمان المشاركة الكاملة والفعالة لأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك السكان الأصليين والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات لمراعاة الشواغل الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية عند استحداث المناطق المحمية وإدارتها.
- (ز) وتيسير تطبيق العمليات التي تأخذ في الحسبان تأثيرات إدارة الغابات على الأمن الغذائي والتغذية على مختلف النطاقات المكانية والزمانية.
- (ح) وضمان أن تشمل خطط إصدار الشهادات الحرجية الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية لجميع أصحاب المصلحة، من خلال تيسير مشاركتهم الكاملة والفعالة.
- (ط) وتشجيع مبادرات الإدارة المشتركة والإنتاج المشترك التي يتعاون أصحاب المصلحة المعنيين معًا لوضعها، بما في ذلك من خلال الامتيازات وخطط المسؤولية الاجتماعية والمؤسسية.

⁸ بما يشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.